واشنطن لا ترغب بنقل الملف الايراني إلى مجلس الأمن الدولي:

قرار الوكالة الدولية الذرية لا يحمل عبارات التهديد وخرازي يعتبره سياسيا

■ عواصم/ وكالات الأنباء/

انتقد وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي القرار الذي اعتمدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمس بشأن الملف النووي الإيراني.

معتبراً انه سياسي وحذر من أن إيران لن تقبل بأي شرط جديد لكنها ستواصل احترام واجباتها الدولية.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن خرازي قوله في تصريح للإذاعة الرسمية الإيرانية أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تحصر عملها بالناحية الفنية بل تصرفت تحت ضغط بعض الأوساط السياسية وعلى الأخص الأمريكية.

وتابع: لو نظرت إلى الأمور من جانبها الفني حصراً لكانت أغلقت الملف الإيراني.

مشيراً إلى أنها اهتمت فقط بمشكلات صغرى سعت لتضخيمها وتسميم الأجواء ضد إيران.

غير أن خرازي لم يتحدث عن إعادة النظر في تعاون إيران مع الوكالة وقال: سنعمل في إطار الواجبات الدولية محذراً من انه لن نقبل بأي شرط جديد.

إلا أن المندوب الإيراني لدى الوكالة سيد حسين موسويان أوضح أن القرار الذي اعتمدته الوكالة اكثر إيجابية من القرارات السابقة لأنه لا يتضمن أي تهديد أو أي إدانة .

وتابع انه خلال دورة الوكالة لم يطلب أحد إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن. وهو إنجاز مهم للغاية يثبت أن المخاوف الأساسية حول طبيعة النشاطات النووية الإيرانية تبددت بفضل تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأضاف أن القرار يذكر بوضوح أن ثمة مشكلتين فنيتين فقط يتحتم حلهما من اجل إغلاق الملف نهائياً. في إشارة إلى وجهة استخدام إيران أجهزة الطرد المركزي الحديثة التي يمكن استخدامها لتخصيب اليورانيوم ومصدر اثار اليورانيوم المخصب بنسبة قوية التي عثر عليها في إيران.

مع ذلك جدد استياء بلاده لعدم إغلاق الملف خلال الدورة.

وتبنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتوافق قراراً ينتقد اغفال إيران معلومات في تقريرها حول برنامجها النووي. وفق ما علم لدى الوكالة في فيينا.

والقرار الذي قدمته فرنسا وألمانيا وبريطانيا بالتعاون مع الولايات المتحدة يطالب طهران بمزيد من التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى تتمكن من إتمام تحقيقها المستمر منذ ١٥ شهراً حول النشاطات النووية الإيرانية.

وردت الولايات المتحدة على القرار بقولها: إن الوكالة رفضت التكتيكات الإيرانية، وقال السفير الأمريكي لدى الوكالة: إن طهران تواصل تكتيكاتها المعتادة في المماطلة بتسليم أهم المعلومات المطلوبة منها قبل أيام فقط من نشر تقرير الوكالة في يونيو أي في وقت متأخر جداً وبما لا يسمح بتحليل المعلومات بعمق.

وأضاف كينيث بريل أن الأسئلة التي لا تزال تنتظر إجابات تفوق الآن ما كانت عليه في مارس في ختام الاجتماع الأخير لمجلس حكام الوكالة الـ((٣٥)) دولة وهو الهيئة التنفيذية في الوكالة التي مقرها جنيف.

وفي واشنطن أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة لا تطلب إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن من أجل فرض عقوبات محتملة على طهران .

وقال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر لا نسعى في الوقت الراهن إلى نقل القضية إلى مجلس الأمن موضحا أن واشنطن ترغب في أن تتخذ الوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارا قويا بشأن إيران.

وأضاف أن الولايات المتحدة ترى أن من المهم أن تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية الضغط على إيران وتستمر في تحقيقاتها وعمليات التفتيش والبحث في البرنامج النووي الإيراني.

وتتهم الولايات المتحدة طهران بأنها تعمل سرا على امتلاك سلاح نووي تحت ستار البرنامج المدني وهو ما تنفيه إيران.

وفي نيويورك أعلن الأمين العام للأمم المتحدة انه لا يتوقع أن يبحث مجلس الأمن في مستقبل قريب المشاكل بين الوكالة الدولية للطاقة وإيران.

وترى مصادر دبلوماسية انه من الصعب حاليا أن توافق الوكالة الدولية للطاقة الذرية على نقل الملف النووي إلى مجلس الأمن. مشيرة إلى أن واشنطن تواجه أيضا صعوبة في الحصول على غالبية في مجلس الأمن لفرض عقوبات على طهران.

تزايد مخاطر القرصنة قبالة السواحل الأفريقية

■ لاغوس/أ.ف.ب/

، تواجه السفن التي تبحر قبالة السواحل الأفريقية مخاطر قرصنة متزايدة تذكر بما كان عليه الوضع قبل قرنين، مع انتشار قراصنة مدججين بالسلاح يغتنمون نقاط الضعف في قوات البحرية المحلية لشن هجماتهم بحسب تقرير لوكالة الصحافة الفرنسية.

وينتظر القراصنة تباطؤ سرعة السفن التجارية وناقلات النفط عند مداخل الموانئ أو في مصبات الأنهر فيهاجمونها للاستيلاء على حمولتها، كما يتعرضون للبحارة ويخطفونهم في بعض الأحيان أملين في طلب فدية.

وقال الكابتن بوتغنال موكوندان مدير مركز الدراسات حول القرصنة في المكتب البحري الدولي الذي يتخذ من لندن مقراً له متحدثاً لوكالة الصحافة الفرنسية في نيجيريا: ارتفعت الهجمات من معدل ١٤ في السنة إلى ٣٩ عام ٢٠٠٣م ما يشير إلى زيادة بنسبة ٢٨٠٪ .

وغالباً ما تكون هذه الهجمات في نيجيريا شديدة العنف.

وأوضح الان فلاندروا المدير العام لمجموعة «جيوس» الفرنسية ان المؤسسات تعي هذه المخاطر بشكل متزايد بسبب زيادة شركات التامين اقساطها باضطراد.

وتابع ان السبب الثاني هو أمن الأشخاص، إذ ان عدد المتطوعين للتوجه إلى المياه المعادية يتراجع باستمرار، وباتت الشركات مرغمة على توظيف اشخاص قلما تثق بهم.

وذكر ان السبب الثالث مرتبط بوقف النشاطات ولا سيما في القطاع النفطي الذي يمثل الهدف الأول للقراصنة واللصوص، ولا سيما في نيجيريا حيث قتل موظفان أمريكيان في شركة نفطية في ٢٣ ابريل كما أن مرفأ لاغوس سيء السمعة أيضاً.

ويروي موكوندان حوادث عدة جرت وفق سيناريو بسيط يتكرر كل مرة إذ يقوم قراصنة مسلحون بالسكاكين والرشاشات في زوارق سريعة بمحاصرة سفينة وأرغامها على التوقف، وغالباً ما يطلقون النار على نوافذ جسر القيادة، ثم يصعدون على متنها ويسيطرون عليها.

وفي معظم الأحيان ينتهي الأمر بمجهزي السفينة إلى دفع مبالغ ضخمة لأطلاق سراح أعضاء الطواقم، كما حصل في ١٥ ابريل ٢٠٠٣م حين هاجم قراصنة سفينة تموين في منطقة الدلتا وخطفوا اعضاء طاقمها.

وأوضح موكوندان ان الخطر كبير على الطاقم، انما كذلك على البيئة تصوروا أن يفقد طاقم غير محنك السيطرة على ناقلة نفط فهذا قد يؤدي إلى كارثة بيئية واقتصادية.

وتصنف نيجيريا في طليعة الوجهات الخطيرة، وقد شهدت عشرة اعمال قرصنة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام ٢٠٠٤م إلى جانب دول أخرى مدرجة أيضاً على اللائحة الحمراء، وقال موكوندا لقد حذرنا جميع السفن بالبقاء على مسافة خمسين ميلاً بحرياً على الأقل من السواحل الصومالية ومن المستحسن الابتعاد مائة ميل بحري.

من جهته أوضح اندرو موانغورا المنسق الكيني لبرنامج مساعدة البحارة أن الفوضى المخيمة منذ العام ١٩٩١م في الصومال التي تمتد سواحلها على طول ثلاثة آلاف كلم تحول دون مكافحة القرصنة.

وقال موانغورا متحدثاً في مرفأ مومباسا على السواحل الكينية الممتدة على طول ٦٤٠ كلم أن منطقتنا معروفة بأعمال القرصنة وتهريب الأسلحة الخفيفة والمخدرات وحتى الإرهاب، والقسم الأكثر خطورة الذي اطلق عليه اسم اروهورو يمتد على طول ٧٥كلم بين مرفأ تانغا التنزاني والحدود الكينية.

وفي نيجيريا تنظر البحرية الوطنية إلى هذه المشكلة بجدية مطلقة وفي الخامس من يونيو قتل ١٧ قرصاناً في تبادل اطلاق نار في محيط مرفأ واري جنوب.

فيما قتل خمسة آخرون بعد أسبوع، وطواقم السفن في هذا البلد مدججة بالسلاح، خصوصاً وأن السلطات تتأخر في غالب الأحيان في الرد على نداءات الاستغاثة التي توجهها السفن لدى تعرضها للهجوم.

وافاد اللصوص من مداخيل النفط الذي يسرقونه منذ ثلاثين سنة لجمع ترسانة من الأسلحة الحديثة والفاعلة لا يترددون في استخدامها ضد ممثلي النظام العام.

وقال موانغورا في كينيا يمضي في بعض الاحيان يومان ما بين وقت شن الهجوم ووقت تلقي الجنود اوامر بالتحرك، ما يعطي القراصنة الوقت الكافي للفرار.

منظمة تعاون شنغهاي تنشئ آلية إقليمية لمواجهة الإرهاب

■.. طشقند/ق.ن.ا/

تعهد زعماء دول منظمة شنغهاي للتعاون في اجتماع قمتهم الرابع الذي اختتم بمدينة طشقند الخميس بتعزيز جهود بلادهم المشتركة الرامية لصيانة السلم والأمن الاقليميين ولدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وضم هؤلاء الزعماء الروساء الستة لكل من الصين وروسيا وجمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية كازاخستان وقيرقزيا وطاجيكستان واوزبكستان بصفتها دول مؤسسة للمنظمة عام ٢٠٠١م وحضر الاجتماع معهم هذه المرة الرئيس الأفغاني حامد قرضاي كضيف خاص ومبعوث لرئيس منغوليا التي ووفق على انضمامها للمنظمة كمراقب.

ونص اعلان طشقند الذي وقعه الروساء على انشاء مركز لمحاربة الارهاب لكي يحافظ على اتصالات دائمة مع الاجهزة المعنية بالدول الاعضاء ويدعم التنسيق مع المنظمات الدولية بشأن المسائل المتصلة بمحاربة ما اصطلحوا على تسميته بقوى الشر الثلاث المهددة لأمن المنطقة وهي الارهاب والانفصالية والتطرف.

وفي ميادين التعاون الاخرى اتفق الزعماء على انشاء خمس مجموعات عمل متخصصة للتعامل مع مسائل التجارة الالكترونية والجمارك والتفتيش على الحدود وتنمية الاستثمار والنقل وعلى ان تقدم توصياتها بأسرع ما يمكن بشأن تحقيق تعاون اوثق بين الدول الاعضاء.

أكثر من ١٧ مليون لاجئ على مستوى العالم :

الأمم المتحدة تدفع باتجاه عودة اللاجئين واستقرارهم

■ جنيف/أ ف ب

□ تحتفل الأمم المتحدة غداً باليوم العالمي للاجئين، الذي ينظم هذه السنة تحت شعار «مساعدة اللاجئين على العودة للاستقرار في بلدانهم الأصلية أو تحت سماءات أفضل وفي ظل ظروف أكثر رأفة».

ومنذ إنشائها في ديسمبر ١٩٥٠م ساعدت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أكثر من خمسين مليون شخص على إعادة بناء حياتهم بعد أن اضطروا للنزوح هرباً من النزاعات أو الاضطهاد، كما أكد رود لوبرز، رئيس المفوضية.

وقال رئيس الوزراء الهولندي السابق في رسالة بثت بمناسبة اليوم العالمي للاجئين الذي يحتفل به في الـ ٢٠ من يونيو من كل عام : إن بعض الحكومات، وخصوصاً في العالم الصناعي، تخشى من تدفق اللاجئين، لكن الغالبية العظمى من هؤلاء الـ (٥٠) مليون لاجئ عادوا إلى بلدانهم الأصلية.

وفي عام ٢٠٠٣م عاد (١,١) مليون لاجئ إلى أوطانهم، أكثر من نصفهم - (٦٤٦) ألفاً - عادوا إلى أفغانستان، وتزايدت حركة العودة - أيضاً - إلى بلدان أخرى مثل إنجولا (١٣٣) ألفاً وبروندي (٨٢) ألفاً، والعراق (٥٥) ألفاً، وسيراليون (٣٣) ألفاً.

وترتسم في الأفق وعود أخرى بالعودة، كما قال بارتياح رئيس المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، الذي أطلق في مارس الماضي مشروعاً لإعادة مليوني لاجئ إفريقي بسبب تطور النزاعات في تسع دول في القارة هي : (السودان - أنجولا - جمهورية الكونغو الديمقراطية - سيراليون - ليبيريا - إريتريا - الصومال - بروندي - رواندا).

وفي تقرير نشر أمس الأول عبرت المفوضية العليا عن ارتياحها لأن عدد اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخل بلدانهم، المرتبطين بها، تراجع بنسبة (١٨٪) عام ٢٠٠٣م ليبلغ (١٧,١) مليون شخص، وهو المستوى الأدنى منذ عقد من الزمن على الأقل .. لكن حركة وصول اللاجئين ازدادت بنسبة (٦٪) عام ٢٠٠٣م ليبلغ عددهم (٣١٠) آلاف، منهم (١٣١) ألفاً إلى تشاد.

وقد استقبلت اليمن وساحل العاج وغينيا وليبيريا وتنزانيا وبروندي وسيراليون، أكثر من عشرة آلاف لاجئ عام ٢٠٠٣م، وتقف ست دول إفريقية وراء التحركات السكانية لأكثر من عشرة آلاف شخص، وهي : (السودان - ليبيريا - إفريقيا الوسطى - جمهورية الكونجو الديمقراطية - ساحل العاج - الصومال).

وأقر لوبرز بأن عدداً من اللاجئين لن يتمكنوا أبداً من العودة إلى ديارهم، داعياً الدول المستضيفة إلى إبداء سخاء كبير.

وهكذا تمكنت المفوضية العليا العام الماضي من مساعدة حوالي (٥٦) ألف لاجئ على الإقامة نهائياً في عشر دول، (٥٤) ألفاً منهم في الولايات المتحدة، و(١٧)ألفاً في كندا، و(١٥) ألفاً في استراليا، و(٥) آلاف في النرويج، و(٣) آلاف في السويد.

وأشار لوبرز إلى أن عدد اللاجئين في العالم تراجع بنسبة (٢٢٪) منذ تسلمه مهامه مطلع عام ٢٠٠١م.

وسيحتفل لوبرز هذا العام باليوم العالمي للاجئين في برشلونة برفقة الممثلة الأمريكية إنجلينا جولي، سفيرة النوايا الحسنة.